

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي



(1) هشام نبيل بنو عمرو

(2) فواز حمدان العازمي

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة تعرف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي (العاطفي، الفكري، القيمي، الصحي). **المنهج:** استخدم منهج المسح الاجتماعي، واختيرت العينة بالطريقة العشوائية، وضمت 81 اختصاصياً اجتماعياً، وقام الباحثان بتطوير استبانة لقياس الأمن الاجتماعي، بنيت على أربعة أبعاد، هي: الأمن العاطفي، الأمن القيمي، الأمن الصحي، الأمن الفكري. **النتائج:** كشفت النتائج أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي ككل جاء بدرجة متوسطة، في حين جاء دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز بعد الأمن القيمي بدرجة ضعيفة، وجاء دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأبعاد: الأمن العاطفي والأمن الصحي والأمن الفكري بدرجة متوسطة. **الخاتمة:** توصي الدراسة باستخدام كل من مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام في التأثير المخطط له والهادف إلى توعية الأفراد وتوجيه سلوكهم نحو تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي، ووضع خطة إستراتيجية وطنية، من شأنها توفير الإمكانات المساندة التي تعمل على تهيئة الظروف لمؤسسات التنشئة الاجتماعية بالقيام بأدوارها كالاقتصاد والصحة والأماكن الترفيهية وغيرها، ومراجعة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتقييمه؛ وذلك للعمل على تحسين الأدوار التي تؤديها في المجتمع، وتكون أكثر قابلية للأفراد في ظل التطورات التكنولوجية والانفتاح الثقافي الذي يشهده المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنشئة الاجتماعية، الأمن الاجتماعي، الأسرة، الأمن

الفكري، مؤسسات التنشئة

(1) أستاذ مساعد، قسم دراسات التنمية، جامعة فيلادلفيا، الأردن. الإيميل: hbaniamer@Philadelphi.edu.jo

(2) اختصاصي اجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، دولة الكويت. الإيميل: fwaaz.k@gmail.com

- تُسَلَّم البحث في: 2022/2/13، عُذِّل في: 2022/5/26، أُجيز للنشر في: 2022/6/1.

The role of socialization institutions in enhancing social security

Hisham N. Bani Amro⁽¹⁾

Fawaz H. Alazmi⁽²⁾

Abstract

Objectives: To know the role of socialization institutions in enhancing social security (emotional, intellectual, moral, health). **Method:** The social survey method was used, where the sample was chosen randomly and consisted of 81 social workers. The researchers developed a questionnaire to measure social security consisting of four dimensions (emotional security, value security, health security, intellectual security). **Results:** The results showed that the role of socialization institutions in enhancing the dimensions of social security as a whole came to a medium degree, while the role of socialization institutions in promoting the value security dimension came to a weak degree, and the role of socialization institutions in enhancing the dimensions: Emotional security and health security and intellectual security came to a medium degree. **Conclusion:** The study recommends the use of both social networking sites and the media in the planned and purposeful influence on the awareness and behavior of individuals towards strengthening the social security system, and the development of a national strategic plan that will provide support capabilities and that works to create conditions for socialization institutions to perform their roles such as the economy, health and places entertainment and others, and reviewing and evaluating the role of socialization institutions in order to work on improving the roles they play in society and to be more receptive to individuals in light of technological developments and cultural openness that society is witnessing.

Keywords: social upbringing, social security, family, intellectual security, upbringing institutions

(1) Assistant Professor, Department of Development Studies, Philadelphia University, Jordan.
Email: hbaniamer@Philadelphi.edu.jo

(2) Social Specialist, Ministry of Social Affairs, State of Kuwait. Email: fwaaz.k@gmail.com

- Submitted: 13/2/2022, Revised: 26/2/2022, Accepted: 1/6/2022.

المقدمة

تسعى المجتمعات الإنسانية من خلال عملية التنشئة إلى تحقيق أمن المجتمع واستقراره على المدى القريب، وكذلك على المدى البعيد؛ حيث تعتبر التنشئة الاجتماعية من العمليات الاجتماعية التي يحقق من خلالها الضبط الاجتماعي لأفراد المجتمع، إلى جانب منظومة وأدوات الضبط الاجتماعي الأخرى القيمية والمعيارية والقانونية؛ إذ تفترض الدراسة أن حدوث خلل أو قصور في عملية التنشئة الاجتماعية؛ سيؤثر بدوره في منظومة الأمن الاجتماعي في المجتمع وتعزيزها.

تكمّن أهمية عملية التنشئة الاجتماعية في الحاجة المجتمعية إليها، والمرتبّط بدورها في تحقيق استقرار المجتمع وتوازنه من خلال تهيئة وإعداد الجيل الناشئ في المجتمع؛ حتى يصبح عضواً متكيفاً في المجتمع، وترسيخ المبادئ القيمية والأخلاقية إلى جانب سائر مكونات الثقافة التي أنتجها ذلك المجتمع، والتي بدورها تسهم في تماسك المجتمع وترابطه، كما أنه تنقل من خلالها الخبرة والمعرفة الكامنة في المجتمع من جيل إلى آخر، وتبقي على استمرار الاتصال بين مكونات المجتمع بعضها مع بعض.

إن تداخل العوامل المؤثرة في عملية تنشئة الأجيال في المجتمع، وخاصة ظهور مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وسهولة الاطلاع على نشاط مجتمعات وثقافات أخرى، أدى إلى إضعاف الجماعات الأولية والثانوية؛ كالأُسرة والمدرسة ودور العبادة ومجموعات الرفاق والأندية، التي كان عليها الاعتماد بشكل رئيسي في تشكيل الأفراد اجتماعياً، وتهيئتهم ودمجهم مع محيطهم الاجتماعي.

ومن ثم؛ فإن التداخل الذي حصل على العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية ينعكس على مدى تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع وتعزيزه، وقد ركزت الدراسة على معرفة دور التنشئة الاجتماعية في الحفاظ على الأمن الاجتماعي في ظل التغيرات الراهنة؛ التي صارت جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد، وفرضت نفسها على اتجاهات المجتمع وسلوكياته، وأثرت في أنماطه الثقافية والفكرية، وفيما يلي عرض لمشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

مشكلة الدراسة

تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية الاجتماعية، وإلى جانب الأسرة هناك مؤسسات أخرى؛ كالمدرسة ودور العبادة والأندية ومجموعات الرفاق ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وغيرها، وتؤدي كل من هذه المؤسسات دوراً مهماً في تنشئة الأبناء في ضوء ما يحقق لهم الاحتياجات الأساسية كافة، وصقل قدراتهم ومواهبهم في خدمة مجتمعاتهم، إلا أن هناك بعض النقص الذي يطرأ على هذا الدور نتيجة للتغيرات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة؛ مما يسهم في وجود بعض التحديات في عملية التنشئة الاجتماعية، التي تنعكس بدورها على أفراد المجتمع في مختلف المجالات، ولا سيما مجال الأمن الاجتماعي، الذي يمثل أهم دعائم التنمية الاجتماعية المستدامة، التي تنشدها المؤسسات المسؤولة، ولا تقدم أو تطور من دون توافر الأمن الاجتماعي الذي تسعى إلى تحقيقه المؤسسات الاجتماعية، ولا سيما الأسرة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1 - تعرّف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي.
- 2 - تعرّف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي.
- 3 - تعرّف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي.
- 4 - تعرّف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في تناول موضوعين لهما أهمية اجتماعية بالغة، وهما التنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي؛ فالأسرة والمدرسة ودور العبادة ومجموعات الرفاق والأندية ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بمثابة عماد المجتمع، والتنشئة الاجتماعية تعتبر من أهم العمليات الاجتماعية التي يؤديها النظام الاجتماعي ككل، وليس النظام الأسري فقط، وأما من الناحية العملية؛ فتأتي أهمية

الدراسة من تناولها لموضوع الأمن الاجتماعي الذي يعتبر من الموضوعات الحديثة نسبياً، ويعتبر جزءاً مهماً في العملية التنموية؛ فتعزيز الأمن الاجتماعي ما هو إلا تعزيز لاستقرار الفرد والمجتمع.

أسئلة الدراسة

تشتمل أسئلة الدراسة على ما يأتي:

السؤال الرئيس: ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي؟
ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1 - ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي؟
- 2 - ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي؟
- 3 - ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي؟
- 4 - ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري؟

مصطلحات الدراسة

التنشئة الاجتماعية

عملية مستمرة يتأثر بها الأفراد ويكتسبون من خلالها المعرفة والأساليب والتربية والثقافة؛ مما يجعل من الإنسان فرداً متكيفاً مع البيئة الاجتماعية المحيطة به ومعتمداً على ذاته في تحمل مسؤولياته الفردية والاجتماعية.

مؤسسات التنشئة الاجتماعية

هي المؤسسات الاجتماعية؛ كالأُسرة والمدرسة ودور العبادة ومجموعات الرفاق وغيرها من المؤسسات التي يستقي منها الأفراد تربيتهم، وعن طريقها يتمرس الأفراد أساليب معيشة الجماعات، وتسهم في إحداث التربية والتكيف الاجتماعي.

الأمن الاجتماعي

شعور الفرد أو الجماعة أو المجتمع بأن حياته الاجتماعية بمختلف جوانبها في حماية واستقرار، وعدم تهديدها، سواء أكان تهديداً بالنقص أم الحرمان أم السلب، فهي منظومة شاملة لحياة الأفراد ومتكاملة، ويتأثر تكاملها بتهديد بعضها بعضاً.

الإطار النظري

التنشئة الاجتماعية

لا يوجد في أدبيات علم الاجتماع اتفاق بين المنشغلين في مجال التنشئة الاجتماعية على تعريف واحد لها، وإنما ركزت التعريفات على جوانب من عملية التنشئة على حساب الجوانب الأخرى؛ فقد عرفها ساقني (2018) بأنها عملية تهيئة وإعداد تشمل حياة الإنسان كلها منذ بداية تخلقه، ويتم من خلالها تنمية استعدادات الفرد الفطرية وتدريبه على تلبية حاجاته وتأهيله للحياة الاجتماعية في ظل ثقافة مجتمع ما.

كما أنها عملية تعلم وتعليم وتربية تعتمد على عملية التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات تتناسب مع أدوار اجتماعية تمكنه من التكيف مع جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية (الشرييني، 2015). وتعرّف بأنها عملية تطبيع اجتماعي للإنسان؛ إذ تؤدي عمليات بناء الشخصية الإنسانية هذه إلى صناعة الفرد اجتماعياً والانتقال من حالة الكائن البيولوجي عند ولادته فيتعلم من الذين سبقوه طبائع الحياة وينمي استعداداته ويسهم بدوره في التأثير على ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه (الربيعي، 2015).

ويطلق على التنشئة الاجتماعية أنها عملية مستمرة، يكتسب خلالها الفرد المعايير والقيم والممارسات والثقافة بوساطة هيئات متعددة، فضلاً عن استعداده الفطري، وبوسائل مختلفة، وبشكل يساعده على اتباع سلوك يتكيف مع حاجات المجتمع (الزبيدي، 2015)، وكذلك هي عملية تفاعل يعدّل عن طريقها سلوك شخص؛ ليتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها (شفيق، 2012).

يعتمد الفرد في مرحلة طفولته على غيره في تلبية حاجاته الفسيولوجية التي يتركز حولها، ومن خلال عملية التنشئة يتحول إلى فرد ناجح يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وما يتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية، وتبقى عملية مستمرة تبدأ بالحياة ولا تنتهي إلا بانتهائها، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة وهي لا تختلف بالنوع،

ولا تعني أنها تعمل على صب أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، بل تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الاجتماعي في إطار ثقافي معين على ضوء عوامل وراثية وبيئية؛ فهي عملية تاريخية؛ أي ممتدة عبر التاريخ، وإنسانية يتميز بها الإنسان دون الحيوان، وتلقائية؛ أي ليست من صنع فرد أو مجموعة من الأفراد، بل هي من صنع المجتمع، وهي نسبية؛ أي تخضع لأثر الزمان والمكان، وجبرية؛ أي يجبر الأفراد على اتباعها، وهي عامة؛ أي منتشرة في جميع المجتمعات (فياض، 2016).

وتعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية هادفة، وعلى الرغم من أنها نسبية وتختلف من مجتمع إلى آخر، فإن هناك أهدافاً مشتركة بين المجتمعات تسعى إلى تحقيقها، منها: ترسيخ عوامل ضبط داخلية للسلوك، وصناعة التكيف والتآلف مع الآخرين، وتحقيق مبدأ الاستقلال الذاتي، والاعتماد على النفس، وتحقيق النضج النفسي (فياض، 2016).

مؤسسات التنشئة الاجتماعية

هناك العديد من المؤسسات التي تعنى بالتنشئة الاجتماعية، حيث تتفاوت هذه المؤسسات في درجة تأثيرها على الأفراد، وكذلك في تخصصاتها التي تسعى إلى إكسابها للأفراد، وهناك مؤسسات؛ كالأسرة والمدرسة ودور العبادة ومجموعات الرفاق تسعى إلى التأثير في الفرد بشكل متكامل معنوياً ومادياً، في حين هناك مؤسسات تتدخل في تنشئة الأفراد مؤقتاً؛ كالنوادي الرياضية والأدبية والمؤسسات الثانوية؛ كالأحزاب والنقابات والجمعيات التطوعية وغيرها.

وهناك مؤسسات تتدخل في تنشئة الأفراد بطريقة غير مباشرة؛ كالمؤسسات الإعلامية الجماهيرية، سواء التلفزيون أو الصحف أو الإذاعات، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل الرقمية التي تعتمد على الإنترنت كالفيسبوك وتويتر والإنستغرام وغيرها من التطبيقات التي شكلت عالماً افتراضياً يتأثر به الفرد معرفياً وعاطفياً وسلوكياً.

كما أن المجتمع الكبير الذي ينتمي إليه الفرد أو الذي يعيش في داخله ولو مؤقتاً يتدخل في تربيته وتقويمه وإكسابه لغة أو مهارة أو أسلوباً في التعامل أو

قيماً اجتماعية مختلفة، وذلك من خلال القيادات المجتمعية أو من خلال الملاحظة لأفراده ومعايشتهم؛ مما يترك أثراً لديهم، وإذا كان هذا الأثر متفاوتاً فإن له دوراً في التنشئة الاجتماعية وتحقيقها.

الأمن الاجتماعي

إن التركيز على الجانب الاجتماعي لمفهوم الأمن الاجتماعي يجعلنا نركز على جوانب تبين لنا ماهية المفهوم ومدلولاته، وهو يعتمد على شعور الفرد بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الفرد ذاته وتجاه الجماعات التي تحيط به، وكذلك تجاه مجتمعه ودولته، وإن هذا الشعور يعزز لدى الإنسان أهمية تعاونه وتوافقه وتكيفه مع محيطه الاجتماعي والانتماء لثقافته ومجتمعه ودولته، وتحمل المسؤولية تجاه الحفاظ على استقرار الحياة الاجتماعية وتوازنها وتقديمها، وهذا ظاهر في كتابات كل من أرسطو وأفلاطون وابن خلدون ودوركايم وغيرهم من العلماء والفلاسفة الذين أكدوا أن الإنسان كائن حي اجتماعي بطبعه.

وللأمن الاجتماعي مقومات يبنى عليها، تتمثل في الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن التماسك بين أفراد المجتمع والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، والتعاطف بين أبناء الوطن الواحد، والعقيدة الدينية والمبادئ الأخلاقية والاستقرار السياسي والأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي، وتوفير أجهزة الأمن والمؤسسات التربوية، والجهاز القضائي العادل وتوفير المؤسسات العقابية والإصلاحية، وتوفير المؤسسات الاجتماعية والخيرية - عوامل ضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعي وترسيخه (وناسي، 2021).

تتجسد أبعاد الأمن الاجتماعي في ضوء المفهوم الشامل للأمن وتحقيق حياة مستقرة ومتوازنة من خلال ظروف مناسبة تهيئ لها؛ كالبعد السياسي والمحافظة على الكيان السياسي للدولة وحماية المصالح العليا، واحترام الثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، والبعد الاقتصادي الساعي إلى توفير وتلبية الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة، ورفع مستوى الخدمات وتحسين المستوى المعيشي، وخلق فرص العمل، والبعد الاجتماعي الذي يعمل على توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية

الشعور بالانتماء والولاء والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، واحترام إنجازات الوطن وتراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، والبعد المعنوي «الاعتقادي»؛ لما له من دور في توحيد الأمة مع احترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الحميدة الموروثة والقيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، والبعد البيئي المتمثل في حماية البيئة من الأخطار التي تهددها؛ كالتلوث بأنواعه البري والبحري والهوائي ومكافحة كل أشكاله (وناسي، 2021).

الدراسات السابقة

أجرت الجالي (2021) دراسة، هدفت إلى تحديد المشكلات الناتجة من المتغيرات التكنولوجية الحديثة، التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية للأبناء؛ ومن ثم، التوصل إلى تصور مقترح، من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، للتعامل مع تلك المشكلات، واستنتجت الدراسة أن المشكلات الناتجة من المتغيرات التكنولوجية الحديثة المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء -يحددها أولياء الأمور- تمثلت في المشكلات السلوكية، والمشكلات التعليمية، والمشكلات الاجتماعية.

وهدف دراسة وناسي (2021) إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الاجتماعي في ظل تفشي وباء كورونا وتحوله إلى جائحة، والتداعيات التي خلفتها هذه الجائحة على النظام العالمي والصعيد الاجتماعي، والمجتمعي سواء على نطاق المجتمع أو الفرد والتأثير على العلاقات الاجتماعية والأمن الاجتماعي للأفراد والمجموعات على حد سواء، وذلك من خلال تزايد معدلات الفقر وتزايد وتيرة العنف بصفة عامة والعنف الأسري بصفة خاصة، وتزايد البطالة، مع التطرق للمناطق الهامشية والفئات المهمشة ووضعها الاجتماعي، الذي ازداد صعوبة ومعاناة في ظل غياب الأمن الصحي والإجراءات المتخذة لذلك.

واستهدفت دراسة ناصر أبو القاسم محمد (2018) الكشف عن دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية الليبية، وأكدت الدراسة أنه في ظل مواجهة بعض التحديات الداخلية المتمثلة في وجود فئات وشرائح مختلفة داخل المجتمع الليبي تعود أصولهم وجذورهم ومعتقداتهم الدينية إلى جذور وأصول

متفاوتة، وفي ظل تحديات خارجية محيطة ومؤثرة وفعالة تثير النفس الطائفي البغيض، نحن في حاجة ماسة إلى برامج ليبية وطنية داعمة ورئيسية تدعم قيم الانتماء والمواطنة والولاء، وتعزز مفاهيم الوحدة الوطنية داخل المجتمع.

من جهة أخرى، هدفت دراسة بريزات (2017) إلى تعرف دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل وعي المرأة الأردنية في محافظة مأدبا- لواء ذيبان، وبيان علاقة ذلك بدور الأسرة والثقافة والمؤسسات في تشكيل الوعي لدى المرأة، وقد وزعت استبانة على عينة عشوائية بسيطة، عددها 554 امرأة من مجتمع الدراسة الكلي، راوحت أعمارهن من 18-50 سنة فما فوق. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وأظهرت النتائج أن الأسرة والثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كان لها دور متوسط في تشكيل الوعي لدى المرأة، علماً بوجود فروق طفيفة فيما بينها؛ إذ كان للأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ مثل: منظمات المجتمع المدني، ومواقع التواصل الاجتماعي، الدور الأكبر من الثقافة في تشكيل الوعي، وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بأهمية تعزيز دور الأسرة في توعية المرأة، كما أوصت بأهمية استثمار دور العبادة؛ لتعزيز دور المرأة في المجتمع وتوعية المجتمع، بضرورة تجنب السلوكيات المعادية؛ لكرامة المرأة وامتهانها من ألفاظ وعبارات وقيم متوارثة لا تنتمي إلى قيم الإسلام السمحة، بالإضافة إلى تخصيص برامج خاصة بالمرأة في مختلف المجالات من قبل وسائل الإعلام والاستثمار الأمثل لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي؛ نظراً لانتشارها وسهولة تداول المعلومة عبرها وقلة الكلفة المادية نسبياً.

وقام السوليميين (2016) بدراسة هدفت إلى قياس مستوى تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي جمعت من عينة عشوائية مكونة من 317 من القيادات الحزبية في الأحزاب السياسية في الأردن. توصلت الدراسة إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية في الأردن على واقع التنشئة المجتمعية، ووجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الأردنية على واقع المشاركة السياسية في الأردن، ووجود تأثير دال إحصائياً

للتنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية، وأن التنشئة الاجتماعية تفسر 57.6% من التباين في المشاركة السياسية، وهذا يشير إلى التأثير الواضح للتنشئة المجتمعية في عملية المشاركة السياسية، وأوصت الدراسة برفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب، وقيام الأحزاب السياسية بوضع برامج عمل متكاملة واضحة الأهداف والرؤى؛ من أجل استقطاب الجماهير.

وأجرى شرف الدين (2016) دراسة هدفت إلى تعرّف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكذلك تعرّف دور تلك المؤسسات في تحقيقها للضبط الاجتماعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة؛ استناداً إلى أنها مُطبقة على الريف الشمالي لمحلية المتممة، وقد جمعت البيانات الميدانية بوساطة أدوات جمع البيانات: المقابلة، الملاحظة، الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من 10 قرى بالريف الشمالي لمحلية المتممة، واختيرت العينة عشوائياً، وبلغ حجمها 314 مفردة، وكانت وحدة تحليل الدراسة تمثلها الأسرة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مؤسسات للتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في غرس القيم وتقويم سلوك الأفراد وتهذيبه، وأن للأسرة والمدرسة أهمية كبيرة في عملية التنشئة والتربية وضبط السلوك وتهيئة الأفراد اجتماعياً.

تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب مختلفة من التنشئة الاجتماعية، وحاولت أن تركز على علاقاتها بكل من المشاركة السياسية أو الوحدة الوطنية، وكذلك على مدى تأثيرها في المتغيرات التكنولوجية، ويمكن ملاحظة أن معظم الدراسات استخدمت أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات؛ كدراسة السويلميين (2016)، ودراسة بريزات (2017)، ودراسة شرف الدين (2016)، وكذلك يلاحظ أن هناك اختلافاً في مجتمع الدراسة بين دراسة وأخرى من الدراسات السابقة؛ وذلك تبعاً لطبيعة كل دراسة وأهدافها.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة بأنها تبحث في أثر عملية التنشئة الاجتماعية في صناعة الأمن الاجتماعي، في ظل المتغيرات التي تشهدها المجتمعات سواء الاجتماعية، أو الصحية أو السياسية أو الطبيعية أو التكنولوجية، وذلك من خلال التركيز على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومدى إمكانية تحقيق الأمن الاجتماعي المتمثل في الأمن القيمي، والأمن العاطفي، والأمن الصحي، والأمن الفكري.

المنهج

استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ويعد هذا المنهج أنسب المناهج لمثل هذه الدراسة؛ إذ يمكننا من جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات؛ ومن ثم تصنيفها وتحليلها إحصائياً بالأساليب المناسبة.

مجتمع الدراسة

ضمّ مجتمع الدراسة جميع الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المدارس الحكومية بدولة الكويت في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2021/2022، وقد بلغ عددهم 988 اختصاصياً اجتماعياً، وذلك وفقاً لإحصائية إدارة الشؤون الإدارية في وزارة التربية، وهم موزعون على محافظات الكويت، ومن المراحل الدراسية الثلاث (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية).

المشاركون

اختير المشاركون بأسلوب العينة العشوائية، وذلك بنسبة 9% من إجمالي مجتمع الدراسة، وبلغ عددهم 89 اختصاصياً اجتماعياً في بدء التطبيق بين شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 2021، وبعد فرز استجابات المشاركين استبعدت 8 إجابات؛ لم تحقق شروط التحليل الإحصائي؛ ومن ثم أصبح العدد النهائي للمشاركين 81 اختصاصياً اجتماعياً. وبعد ذلك حُلّت استجابات المشاركين من خلال برنامج الإحصاء الاجتماعي SPSS، وتمثلت الخصائص الاجتماعية للعينة فيما يوضحه جدول 1.

جدول 1

توزيع المشاركين بحسب متغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، الخبرة التدريسية، العمر، الحالة الاجتماعية، المرحلة الدراسية)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	الذكور	62	76.5%
	الإناث	19	23.5%
	المجموع	81	100%
الخبرة التدريسية	أقل من 5 سنوات	19	23.5%
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	24	29.6%
	من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة	14	17.2%
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	16	19.8%
	20 سنة فما فوق	8	9.9%
	المجموع	81	100%
المرحلة الدراسية	المرحلة الابتدائية	26	32.1%
	المرحلة المتوسطة	40	49.4%
	المرحلة الثانوية	15	18.5%
	المجموع	81	100%
العمر	أقل من 30 عاماً	33	40.7%
	من 30 - أقل من 40	24	29.6%
	من 40 - أقل من 50	18	22.2%
	50 فما فوق	6	7.5%
	المجموع	81	100%

تابع / جدول 1

توزيع المشاركين بحسب متغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، الخبرة التدريسية، العمر، الحالة الاجتماعية، المرحلة الدراسية)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	أعزب	17	21%
	متزوج	51	63%
	أرمل	4	4.9%
	مطلق	9	11.1%
	المجموع	81	100%

يشير جدول 1 إلى أن توزيع المشاركين تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي جاء لصالح الذكور؛ بلغ عدد المشاركين من الذكور 62 مبحوثاً؛ ما نسبته 76.5%، في حين بلغ عدد الإناث 19 مبحوثة؛ ما نسبته 23.5%، كما يشير جدول 1 إلى توزيع المشاركين وفق متغير الخبرة التدريسية، وقد بلغ عدد المشاركين من الذين لديهم خبرة تدريسية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات 24 مبحوثاً؛ أي ما نسبته 29.6%، في حين سجلت فئة 20 سنة فما فوق أقل عدد من المبحوثين؛ إذ بلغت 8 مبحوثين وبنسبة 9.9%.

ويشير جدول 1 أيضاً إلى توزيع المشاركين وفق متغير المرحلة الدراسية، وقد كان الاختصاصيون الاجتماعيون الذين يعملون في المرحلة المتوسطة أكثر المشاركين؛ إذ بلغ عددهم 40 مبحوثاً وبنسبة 49.1%، في حين احتلت المرحلة الابتدائية المرتبة الثانية؛ إذ بلغ عدد الاختصاصيين الاجتماعيين فيها 26 مبحوثاً وبنسبة 32.1%، في حين جاءت المرتبة الأخيرة لصالح فئة المرحلة الثانوية فسجلت 15 مبحوثاً؛ ما نسبته 18.5%، ويشير جدول 1 إلى توزيع المشاركين وفق متغير العمر، وقد جاءت غالبية المشاركين ضمن الفئة أقل من 30 عاماً، وبلغ عددها 33 مبحوثاً وبنسبة 40.7%، في حين بلغت فئة من 30 - أقل من 40 المرتبة الثانية، وبلغ عددها

24 مبحوثاً ونسبة 29.6%، وجاءت المرتبة الأخيرة لصالح فئة 50 فما فوق، وكان عددها 6 مبحوثين، وما نسبته 7.5%، ويشير جدول 1 أيضاً إلى توزيع المشاركين وفق متغير الحالة الاجتماعية، وقد جاءت غالبية المشاركين من فئة "متزوج"، وبلغ عددهم 51 مبحوثاً، بما نسبته 63%، في حين جاءت فئة "أرمل" في المرتبة الأخيرة، وعددها 4 مبحوثين، وما نسبته 4.9%.

أداة الدراسة

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الدراسة، طوّر الباحثان استبانة لتكون أداة خاصة لإجراء هذه الدراسة، واشتملت على مجموعة من المحاور، التي تحقق أهدافها، وهي:

- المحور الأول: يقيس دور مؤسسات التنشئة الأسرية في تعزيز الأمن العاطفي.
- المحور الثاني: يقيس دور مؤسسات التنشئة الأسرية في تعزيز الأمن القيمي.
- المحور الثالث: يقيس دور مؤسسات التنشئة الأسرية في تعزيز الأمن الصحي.
- المحور الرابع: يقيس دور مؤسسات التنشئة الأسرية في تعزيز الأمن الفكري.

واستخدم مقياس Likert الخماسي؛ بحيث تعطى خمس درجات للإجابة "موافق بشدة"، وأربع درجات للإجابة "موافق"، وثلاث درجات للإجابة "محايد"، ودرجتين للإجابة "معارض"، ودرجة واحدة للإجابة "معارض بشدة". ولاعتماد معيار للحكم على تقدير درجة المقياس، قسمت المسافة بين أقل درجة للإجابة، وهي 1 وأكبر درجة للإجابة وهي 5، إلى ثلاث درجات متساوية، وذلك من خلال المعادلة الحسابية الآتية: $[1.33 = 3 \div (5-1)]$ ؛ ومن ثم يكون توزيع تقدير الدرجة على النحو الآتي: الدرجة المنخفضة 1-2.33، الدرجة المتوسطة 2.34-3.67، الدرجة المرتفعة 3.68-5.

صدق الأداة

تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها قبل التطبيق على عدد من المحكمين المختصين في مجال التنشئة الأسرية والأمن الفكري؛ وذلك لمعرفة مدى ملاءمة الفقرات ومناسبتها، وصياغتها اللغوية.

ثبات الأداة

استخرج معامل الثبات لأداة الدراسة بعد تطبيقه على عينة استطلاعية بلغت 12 اختصاصياً اجتماعياً اختيروا عشوائياً من داخل المجتمع ومن خارج عينة الدراسة، وتبين أن معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة قد بلغت قيمته 0.89، وتعتبر مثل هذه القيمة مقبولة لأغراض الدراسة.

إجراءات تطبيق الدراسة

- حدّد الباحثان أولاً العينة ، ثم وزعت الاستبانة على أفرادها؛ وذلك للإجابة عن الفقرات. تُسلمت الاستبانة بعد تلقي الإجابة عنها كاملة؛ ومن ثم اتبعت الخطوات الآتية:
- 1 - تفرغ البيانات إلكترونياً تمهيداً للتحليل الإحصائي.
 - 2 - تحليل البيانات وفق الإحصاءات المناسبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة.
 - 3 - عرض ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة والخروج بالاستنتاجات والتوصيات التي تتعلق بموضوع الدراسة في ضوء النتائج التي توصل إليها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة رُمّزت البيانات وأدخلت إلى الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية [SPSS] واستخدمت المعالجات الإحصائية الآتية: الجداول التكرارية، والنسب المئوية، ومعامل ثبات كرونباخ ألفا، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

النتائج

نتائج السؤال الرئيسي

نص السؤال الرئيسي: "ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي؟". للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي ككل، وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.93 والانحراف المعياري 0.81؛ وهذا ما يمثل درجة متوسطة للمقياس ككل، وكانت النتائج على النحو الآتي.

جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز أبعاد الأمن الاجتماعي ككل

الدرجة	ع	م	محاور استبانة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي
متوسطة	0.77	3.01	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي.
ضعيفة	0.86	2.32	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي.
متوسطة	0.91	3.21	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي.
متوسطة	0.89	3.20	دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري.
متوسطة	0.81	2.93	المجموع ككل

وتشير النتائج في جدول 2 إلى أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها دور متوسط في تعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.93 والانحراف المعياري 0.81، وقد يعزى هذا إلى مجموعة من التحولات والتغيرات التي أصابت أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي بموجبها تبلورت حالة من الضعف في أدوار التنشئة فيما يتعلق بتعزيز منظومة الأمن الاجتماعي وترسيخ أبعادها لدى أبنائها، وهذا يتوافق مع ما جاء في دراسة الجالي (2021) من أن المشكلات الناتجة من المتغيرات التكنولوجية الحديثة، التي تركت آثارها على التنشئة الاجتماعية للأبناء تمثلت في المشكلات السلوكية، والمشكلات التعليمية والمشكلات الاجتماعية.

وقد سجل بينهم البعد "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي" أعلى درجة بين أبعاد الأمن الاجتماعي؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي له 3.21 والانحراف المعياري 0.91، وعلى الرغم من تسجيله أعلى درجة بين الأبعاد ككل فإنه جاء بدرجة (متوسطة).

وسجل بعد "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي" أدنى درجة بين أبعاد الأمن الاجتماعي، وقد بلغ المتوسط الحسابي له 2.32 والانحراف المعياري 0.86؛ وهو ما يشير إلى الدور المتراجع لمؤسسات التنشئة في التأثير على أفرادها.

نتائج السؤال الفرعي الأول

نص السؤال الفرعي الأول: "ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي؟". للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي، وكانت النتائج على النحو الآتي.

جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن العاطفي

الرقم	العبارة	م	ع	الدرجة
1	تسهم مؤسسات التنشئة في تنمية شعور الفرد بالأمان والسلامة والاطمئنان داخل المجتمع.	3.12	0.74	متوسطة
2	تعزز مؤسسات التنشئة الثقة بالنفس وتسهم في توكيد الذات.	2.98	0.89	متوسطة
3	تحاول مؤسسات التنشئة رفع مستوى تقبل أفرادها لدى الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية.	3.14	0.68	متوسطة
4	ترفع مؤسسات التنشئة مستوى الحس بالانتماء للجماعات التي ينتمي إليها الفرد.	3.24	0.73	متوسطة
5	تنمي مؤسسات التنشئة مستوى الشعور الذاتي للفرد بأن له قيمة في المجتمع.	2.86	0.84	متوسطة
6	تشجع مؤسسات التنشئة المشاركة في الفعاليات والمناسبات الاجتماعية.	2.81	0.62	متوسطة
7	تدعم مؤسسات التنشئة ممارسة الشعائر الدينية لتعزيز الدمج المجتمعي.	2.69	0.87	متوسطة
8	تسعى مؤسسات التنشئة من خلال الشعائر الدينية إلى تحقيق الرفاهية والسعادة للبشر.	2.76	.93	متوسطة
9	تتمسك مؤسسات التنشئة بالعادات والتقاليد التي تعزز الانتماء للمجتمع وتقوي الروابط الاجتماعية.	3.12	1.20	متوسطة
10	تحافظ مؤسسات التنشئة على استمرار التكيف الاجتماعي داخل المجتمع.	3.14	1.13	متوسطة
المجموع ككل		3.01	0.77	متوسطة

يشير جدول 3 إلى أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية دوراً متوسطاً في تعزيز الأمن العاطفي لدى أبنائها، ويبين أهمية تحقيق حاجات الأمن العاطفي وإحساس الفرد بالأمن والاستقرار في محيطه الاجتماعي، وكذلك تهيئة العلاقات وطرق التفاعل التي تعزز التكيف الاجتماعي والدمج المجتمعي، وهذه تعد من الأولويات والحاجات الضرورية لدى الفرد التي لا بد من إشباعها وتحقيقها حتى يعتمد عليها في بناء منظمة الأمن الاجتماعي الشاملة.

ويمكن أن تعزى الدرجة المتوسطة هذه إلى مدى القصور الذي انعكس على مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخصوصاً الأسرة والمدرسة ودور العبادة، التي كان من المفترض أن تحقق درجة مرتفعة لتعزيز هذا الجانب من الأمن العاطفي لدى الأفراد، حتى يتشكل الأمن العاطفي ويتم إشباعه بطريقة إيجابية، ولا بد من إجراء دراسات أكثر حول تراجع هذه الدرجة لدور المؤسسات، خصوصاً بعد تغلغل مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام بين الفئات العمرية كافة داخل المجتمع.

وحققت عبارة "ترفع مؤسسات التنشئة مستوى الحس بالانتماء للجماعات التي ينتمي إليها الفرد" أعلى درجة بين باقي العبارات، وبلغ المتوسط الحسابي لها 3.24 والانحراف المعياري 0.73 وبدرجة متوسطة، في حين حققت عبارة "تدعم مؤسسات التنشئة ممارسة الشعائر الدينية لتعزيز الدمج المجتمعي" أدنى درجة وبمتوسط حسابي 2.69، وبانحراف معياري 0.87، وبدرجة متوسطة، وهذا يتوافق مع نتيجة دراسة ناصر أبو القاسم محمد (2016) حول أثر التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية الليبية.

نتائج السؤال الفرعي الثاني

نص السؤال الفرعي الثاني: "ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي؟". للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي، وكانت النتائج على النحو الآتي.

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي

الرقم	العبرة	م	ع	الدرجة
1	تدمج مؤسسات التنشئة أفرادها مع السمات الثقافية؛ كالعادات والعقائد والسلوكيات السائدة في المجتمع.	2.13	0.89	ضعيفة
2	تحمي مؤسسات التنشئة منظومة القيم الأخلاقية والمواطنة في زمن العولمة وتحدياتها.	2.16	0.93	ضعيفة
3	تهدف مؤسسات التنشئة إلى نشر الطمأنينة في المجتمع من خلال الشعائر الدينية والعادات والتقاليد.	2.20	0.88	ضعيفة
4	تحفظ مؤسسات التنشئة الذاتية الثقافية والهوية للمجتمع من أجل تحقيق الأمن الثقافي لدى الأجيال.	2.19	0.84	ضعيفة
5	تبني مؤسسات التنشئة قاعدة أساسية من القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع.	2.21	0.92	ضعيفة
6	تسعى مؤسسات التنشئة إلى تشكيل الهوية وتكوين الإنسان المحافظ على القيم والمعايير الأخلاقية.	2.42	0.87	متوسطة
7	تحارب مؤسسات التنشئة الثقافة الفردية والأنانية في المجتمع.	3.71	1.31	مرتفعة
8	تشكل مؤسسات التنشئة أهدافها وفق المعايير والسمات الثقافية والاجتماعية السائدة.	2.11	1.20	ضعيفة
9	تحافظ مؤسسات التنشئة على شخصية المجتمع من خلال الحفاظ على السمات المميزة له؛ كاللغة والدين.	2.48	0.69	متوسطة
10	تمنع مؤسسات التنشئة تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في المجتمع.	2.08	0.68	ضعيفة
11	تعزز مؤسسات التنشئة لدى أفرادها تمسكهم بعقيدتهم ووطنهم.	2.37	1.15	متوسطة
12	توازن مؤسسات التنشئة نظر أفرادها إلى الثقافات الأخرى؛ للحد من التبعية والانبهار الثقافي والتقليد.	2.06	0.91	ضعيفة
13	تخلق مؤسسات التنشئة مناخاً ثقافياً عاماً يعزز الانتماء للمجتمع ويوحد الرؤى نحو القرارات المصيرية.	2.13	0.65	ضعيفة
المجموع ككل		2.32	0.86	ضعيفة

يشير جدول 4 إلى ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي لدى أفرادها، وتدل النتيجة على تراجع كبير في درجة تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تنشئة الأفراد وفق منظومة قيمية تسهم في تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي الشاملة؛ وهو ما يوضح حجم الفجوة التي تركتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والاتصالية على المجتمع ومؤسساته وثقافته.

وتعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية جميعها تشكيل القيم والحفاظ عليها ونقلها من جيل إلى جيل من أهم أدوارها ووظائفها، وأي تراجع يمس هذا الدور يجعل منظومة القيم في المجتمع في خطر ويهدده الانحلال، وإن كان لا بد من التحديث والتطوير المستمر فإنه يكون من داخل مؤسسات التنشئة ووفق اتجاهاتها؛ لأنها الأحرص على تربية أفرادها وتأهيلهم اجتماعياً في محيطهم.

وتشير النتائج في جدول 4 إلى أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن القيمي صار ضعيفاً؛ إذ لم تعد هذه المؤسسات هي المنبع الأول للقيم الاجتماعية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن التغير الذي طرأ على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية أثر في الكيفية التي تؤثر بها في قيم أبنائها، بالإضافة إلى دخول مواقع التواصل الاجتماعي كأحد النظم المؤثرة في القيم والأخلاق الاجتماعية، وهذا يتوافق مع نتيجة دراسة ناصر أبو القاسم محمد (2016) حول أثر التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تعزيز قيم الانتماء.

وقد حققت عبارة «تحارب مؤسسات التنشئة الثقافية الفردية والأنانية في المجتمع» أعلى درجة بين باقي العبارات؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3.71 والانحراف المعياري 1.31 وبدرجة مرتفعة، في حين حققت عبارة "توازن مؤسسات التنشئة نظر أفرادها إلى الثقافات الأخرى للحد من التبعية والانبهار الثقافي والتقليد" أدنى درجة وبمتوسط حسابي 2.06، وانحراف معياري 0.91، وبدرجة ضعيفة.

نتائج السؤال الفرعي الثالث

نص السؤال الفرعي الثالث: "ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي؟". للإجابة على هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي وجاءت النتائج على النحو الآتي.

جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الصحي

الرقم	العبارة	م	ع	الدرجة
1	تنشر مؤسسات التنشئة الوعي الصحي والسلامة العامة لدى أفرادها.	3.74	1.21	مرتفعة
2	تحث مؤسسات التنشئة على الحفاظ على الماء والغذاء وعدم الإسراف والتبذير.	3.42	0.97	متوسطة
3	توظف مؤسسات التنشئة الاشتراك في التأمين الصحي لتعزيز منظومة الصحة لدى الأفراد.	2.24	.69	ضعيفة
4	تحث مؤسسات التنشئة أفرادها على إجراء الفحوصات والمختبرات الدورية للحفاظ على صحتهم.	3.56	0.75	متوسطة
5	تستغل مؤسسات التنشئة جودة الغذاء لرفع المستوى الصحي في المجتمع.	3.29	0.69	متوسطة
6	تسعى مؤسسات التنشئة من خلال توفير الأكل الصحي والسليم لتحقيق الأمن الصحي.	3.16	0.73	متوسطة
7	تؤكد مؤسسات التنشئة الكشف المبكر عن الأمراض للحفاظ على صحة الأفراد.	3.54	1.27	متوسطة
8	تحرص مؤسسات التنشئة على الالتزام بالاحتياطات اللازمة للسلامة العامة في المجتمع.	3.24	1.13	متوسطة
9	توفر مؤسسات التنشئة أماكن للترفيه تراعي شروط الأمن والسلامة العامة للأفراد.	2.31	0.86	ضعيفة
10	تستفيد مؤسسات التنشئة من توافر العلاج المجاني في سبيل تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي.	3.69	1.14	مرتفعة
المجموع ككل		3.21	0.91	متوسطة

تشير هذه النتائج إلى أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية دوراً متوسطاً في التأثير على الأمن الصحي لأبنائها؛ وهذا يمكن أن يعزى إلى أن الجانب الصحي يعتبر من أهم الجوانب التي تعمل الأسر على تعزيزها لدى أبنائها، فالصحة لها انعكاس واضح على طبيعية الحياة الأسرية، وكذلك على استمرار التعليم المدرسي والجامعي، وتحرص مؤسسات التنشئة على تعزيز الأمن الصحي باعتبار أنه لا بد من الحفاظ عليه، بغض النظر عن مستوى الأسرة الاقتصادي والتعليمي.

كما أن توافر التأمين الصحي والعلاج وأدوات السلامة العامة وشمولها جميع أفراد المجتمع يساعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أن تحمي أفرادها وتحافظ على صحتهم، وتستطيع أن تجعل من البعد الصحي -سواء كوقاية وتوعية أو كعلاج- وسيلة لدعم منظومة الأمن الاجتماعي وتعزيزها في المجتمع، تسهل عملية التنشئة المتكاملة للأفراد.

وقد حققت عبارة "تنشر مؤسسات التنشئة الوعي الصحي والسلامة العامة لدى أفرادها" أعلى درجة بين باقي العبارات، وبلغ المتوسط الحسابي لها 3.74، بانحراف معياري بلغ 1.21، وبدرجة مرتفعة، في حين سجلت عبارة "توظف مؤسسات التنشئة الاشتراك بالتأمين الصحي لتعزيز منظومة الصحة لدى الأفراد" أدنى درجة، بمتوسط حسابي 2.24، وبانحراف معياري 0.69، وبدرجة ضعيفة.

نتائج السؤال الفرعي الرابع

نص السؤال الفرعي الرابع "ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري؟". للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري، وجاءت النتائج على النحو الآتي.

جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري

الرقم	العبرة	م	ع	الدرجة
1	تناقش مؤسسات التنشئة قضايا الأمن الفكري.	2.94	1.22	متوسطة
2	تتيح مؤسسات التنشئة حرية التعبير عن الرأي والحوار الفكري.	3.21	1.32	متوسطة
3	تبذل مؤسسات التنشئة جهودها لتعزيز منظومة الأمن الفكري.	2.91	0.98	متوسطة
4	تحذر مؤسسات التنشئة من الانحرافات الفكرية باستمرار.	3.49	0.67	متوسطة
5	توظف مؤسسات التنشئة وسائل وأنشطة حول تنمية الأمن الفكري.	3.12	0.96	متوسطة
6	تعزز مؤسسات التنشئة الانتماء الوطني لدى الأفراد.	3.22	1.12	متوسطة
7	تستخدم مؤسسات التنشئة الوازع الديني لمحاربة التطرف الفكري.	3.58	0.69	متوسطة
8	تسعى مؤسسات التنشئة من التربية الدينية إلى تحقيق الاستقرار الفكري.	3.41	0.76	متوسطة
9	تفعل مؤسسات التنشئة دور الندوات والمحاضرات للتوعية بالأمن الفكري.	2.97	0.87	متوسطة
10	تحافظ مؤسسات التنشئة على الهوية واستقرار الثقافة السائدة في ضوء العولمة.	3.15	1.31	متوسطة
المجموع ككل		3.20	0.89	متوسطة

تشير النتائج في جدول 6 إلى أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لدى أبنائها ذو درجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.20، بانحراف معياري 0.89، ولا شك في أن بلورة الأفكار وزرع منظومة فكرية في الأبناء تنسجم مع المنظومة الفكرية للمجتمع ككل من أهم دعائم التنمية الاجتماعية.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى الانفتاح الرقمي والفكري وسهولة نقل المعلومات وتداولها؛ فلم تعد الأسرة أو المدرسة أو دور العبادة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية هي الوعاء الوحيد الذي ينهل منه الأبناء، ويعدّ تراجع دورها في بلورة الأمن الفكري للأبناء مؤشراً سلبياً لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التنشئة المعنوية؛ وهو ما يتطلب إعادة النظر في أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في هذا البعد من أجل تعزيز الأمن الاجتماعي.

وحققت عبارة "تستخدم مؤسسات التنشئة الوازع الديني لمحاربة التطرف الفكري" أعلى درجة بين سائر العبارات، وقد بلغ المتوسط الحسابي لها 3.58، بانحراف معياري بلغ 0.69، وبدرجة متوسطة، في حين سجلت عبارة "تبذل مؤسسات التنشئة جهودها لتعزيز منظومة الأمن الفكري" أدنى درجة، بمتوسط حسابي 2.91، وبانحراف معياري 0.98، وبدرجة متوسطة، وقد أشارت دراسة السويلمي (2016) إلى وجود تأثير دال إحصائياً للتنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية وأنها تفسر 5.67% من التباين في المشاركة السياسية، وهذا يشير إلى التأثير الواضح للتنشئة المجتمعية في عملية المشاركة السياسية.

الخاتمة

توصيات الدراسة

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يأتي:

- تسليط الضوء على أهمية التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على الأمن الاجتماعي، وتنظيم دورات توعوية وإرشادية يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي ممثلاً عن وزارة التربية والتعليم، تستهدف الطلبة وأولياء الأمور.
- تطوير الكيفية التي يتم من خلالها تعزيز الأمن الاجتماعي ولا سيما الأمن الفكري والأمن القيمي، وذلك بتنظيم ورش عمل للآباء من خلال خطة عمل لمراكز تنمية المجتمع التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

- إجراء دراسات اجتماعية ونفسية وتربوية حول الأمن الاجتماعي والطرق المساعدة على تعزيزه، وذلك من خلال الكليات المعنية بالجانب الاجتماعي والنفسي والتربوي في الجامعات الكويتية، ومن خلال مكتب الإنماء الاجتماعي وتوجيه طلبة الدراسات العليا إلى التركيز على الأمن الاجتماعي.
- سعي المؤسسات والجماعات المعنية في الدولة؛ كوزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب الإنماء الاجتماعي، وجمعيات النفع العام إلى تحقيق الأمن الاجتماعي والقيام بمسؤولياتها الاجتماعية في ترسيخ منظومة الأمن الاجتماعي الشامل.
- تعزيز وعي الأفراد وسلوكهم الإيجابي - وفق خطط مدروسة نحو منظومة الأمن الاجتماعي، وذلك باستخدام كل من مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.
- تهيئة الظروف لمؤسسات التنشئة الاجتماعية بالقيام بأدوارها كالاقتصاد والصحة والأماكن الترفيهية وغيرها، وذلك من خلال وضع خطة إستراتيجية وطنية من شأنها توفير الإمكانيات المساندة.
- مراجعة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتقييمه وذلك للعمل على تحسين الأدوار التي تؤديها في المجتمع وتكون أكثر قابلية للأفراد في ظل التطورات التكنولوجية والانفتاح الثقافي الذي يشهده المجتمع.

المراجع

- بريزات، هند. (2017). دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل وعي المرأة الأردنية دراسة اجتماعية على عينة من النساء الريفيات في محافظة مأدبا (دراسة حالة لواء ذيبان). مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، 44 (31)، 65-80.
- الجاللي، أمينة. (2021). المشكلات الناتجة عن المتغيرات التكنولوجية الحديثة على التنشئة الاجتماعية للأبناء وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل معها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 53 (2)، 257-294.
- الربيعي، دنيا جليل. (2015). أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وانعكاساتها على الإعداد الاجتماعي للطفل العراقي، دراسة ميدانية في محافظة ديالى. مركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالى، 62 (11)، 353-383.

الزبيدي، رعد حافظ. (2015). *مبادئ التنشئة السياسية الاجتماعية*. دار المناهج للنشر والتوزيع.
ساقني، عبدالجليل. (2018). حقيقة التنشئة الاجتماعية وأهميتها للفرد والمجتمع. *مجلة آفاق علمية*، 2 (10)، 137-155.

السويلمي، عواد بشارة. (2016). تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.

الشربيني، دينا أحمد. (2015). *أساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها ببعض القيم لدى طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية دراسة مقارنة بين الريف والحضر* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر.

شرف الدين، دفع الله. (2016). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الضبط الاجتماعي (دراسة حالة - مجتمع الريف الشمالي لمطلة المومة) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة شندي.

فياض، حسام الدين. (2017). *التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية*. نحو علم اجتماع تنويري. محمد، شفيق. (2012). *مدخل إلى علم النفس الاجتماعي*. المكتب الجامعي الحديث.

محمد، ناصر أبو القاسم. (2016). دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية الليبية. *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*، 9 (4)، 7-50.

وناسي، سهام. (2021). الأمن الاجتماعي وجائحة كورونا. *مجلة الإحياء*، 21 (29)، 847-864.

هشام نبيل بني عمرو، أستاذ مساعد، قسم دراسات التنمية، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، دكتوراه في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 2019. الاهتمامات البحثية: التنشئة الاجتماعية، دراسات التنمية، الاجتماع السياسي.

الإيميل: hbaniamer@Philadelphi.edu.jo

فواز حمدان رويشد العازمي، اختصاصي اجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، دولة الكويت. عضو منتدب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. دكتوراه في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 2019. الاهتمامات البحثية: التنشئة الاجتماعية، المشكلات الأسرية، انحراف الأحداث.

الإيميل: fwaaz.k@gmail.com

للاستشهاد:

بني عمرو، هشام نبيل، والعازمي، فواز حمدان. (2023). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 49(191)، 311-338.

<https://www.doi.org/10.34120/0382-049-191-009>

To cite:

Bani Amro, H. N., & Alazmi, F. H. (2023). The role of socialization institutions in enhancing social security. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 49(191), 311-338.

<https://www.doi.org/10.34120/0382-049-191-009>